The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 9,N.4, PP.101-124
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 9، العدد 4، 2017 ص ص101-124

The fluctuation of the Exchange rate of Iraqi Dinar in the Economic growth for the period (1990-2015)

(*) أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2015)

(**) حوراء عبد الزهرة السلطان
(***) أ.د. أحمد خليل الحسيني

Abstract:

The study aimed to clarify the economic effects of the Iraqi dinar exchange fluctuations in economic growth rates during the period (1990-2015), and to determine the direction of these effects and the nature of their impact on the economy, The economy, like all developing countries exposed to many of the economic imbalances and even more sharply since the early nineties and until now, which led to the loss of the factors of economic stability, and then the absence of an enabling environment for economic growth, due to wars and blockades Iraq experieuced, the weakness of domestic resource mobilization, and the increased reliance on external financing, in addition to the external debt problem. However these are the wrong economic decisions which had an influential role in most of the distortions and crises the economy suffers from, Thus the importance of the study lies in the role that could be played by the exchange rate in effect on economic growth rates in Iraq and the advancement to overcome the problems.

(*) بحث مستل.

(**) طالب ماجستير– جامعة بابل-كلية الإدارة والاقتصاد - قسم علوم ماليه ومصرفية.
(***) جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد.

المستخلص

هدف البحث إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتقلبات سعر صرف الدينار العراقي في معدلات النمو الاقتصادي خلال المدة (1990-2015)، وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها على الاقتصاد العراقي، كما أن الاقتصاد العراقي شأنه شأن جميع البلدان النامية تعرض الى العديد من الاختلالات الاقتصادية وبشكل أكثر حدة منذ مطلع التسعينات وحتى وقتنا الحاضر مما أدى الى فقدانه لعوامل الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم غياب البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي، بفعل الحروب والحصار الاقتصادي الذي مّر على العراق، كذلك ضعف تعبئة الموارد المحلية، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي، إضافة الى مشكلة المديونية الخارجية، هذا فضلا عن القرارات الاقتصادية الخاطئة التي كان لها الدور المؤثر في أغلب التشوهات والأزمات التي حلت بالاقتصاد العراقي، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن يؤديه سعر الصرف في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في العراق والنهوض والتغلب على المشاكل التي يعاني منها.

المقدمـــة:-

تعد قضية نظام الصرف من القضايا المهمة التي تلقى اهتماما متزايدا في البلدان النامية عموما والعراق على وجه الخصوص بسبب الصعوبات التي يفرضها النظام النقدي الدولي الجديد، ولأن سعر الصرف يؤدي دورا مهما ومؤثرا في الاقتصاد المحلي، أذ يمثل المرتكز الذي تتحدد من خلاله أسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الأجنبية، كما أن تغيرات عديدة رافقت انظمة الصرف في الاقتصاد العراقي، فبعد ان كان نظام الصرف ثابتاً للفترة سبقت التسعينات نلاحظ ظهور نظام سعر صرف حر ومعوم يتحدد من خلال آلية العرض والطلب رافق فترة الحصار الاقتصادي مما سبب تدهوراً كبيراً في سعر صرف الدينار العراقي، كما أحتل موضوع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، نظرا لأن القطاعات الاقتصادية جميعا ترتبط بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعالم الخارجي الذي يستوجب منه التعامل بالعملات الأجنبية لتسوية الصفقات الاقتصادية المبرمة مع الشركاء الأجانب، وقصد كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين أتجاه العملة المحلية وجعل هذا الاخير سندا للسياسات الاقتصادية والمساهمة في توجيه مؤشرات الاقتصاد الكلي

في الاتجاه المرغوب وعلى رأسها ضمان نمو اقتصادي حقيقي ومستدام، ويبقى أمام السلطات النقدية مهمة ترشيد عملية اختيار نظام الصرف الملائم لعملتها الوطنية.

أهمية البحث:- يعد سعر الصرف أداة ربط رئيسيه بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الدولية ومن ثم فأن تقلبات أسعار الصرف تترك آثرا محتوما في اقتصاد الدولة سواء في معاملاتها الداخلية أو الخارجية ولهذا فأن دراسة تقلبات أسعار الصرف وآثرها في متغيرات الاقتصاد الكلي مسألة في غاية الأهمية لاقتصاد يسعى الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملة المحلية والاستقرار النسبي في معدلات النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:- تنبع المشكلة من التساؤل الذي يقول: هل أن تقلبات أسعار الصرف تعرقل النمو الاقتصادي، أم أن تقلبات أسعار الصرف هي نتيجة مترتبة للنشاط الاقتصادي المنخفض؟ أم كلا الأمرين معا؟

هدف البحث:- يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ بيان مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ونظرياته،والنمو الاقتصادي واهم انواعه ونظرياته
- ❖ قياس وتحديد أتجاه العلاقة الدالية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في العراق.

فرضية البحث:- أن تقلبات سعر صرف الدينار العراقي لها اثر سلبي على متغيرات النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:- يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي العام والمنهج الكمي باستخدام الأساليب القياسية في التقدير وبالإعتماد على مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

حدود البحث:- الحدود المكانية: شمل البحث الاقتصاد العراقي ككل باعتبار أن الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصاديه كليه.

الحدود الزمانية: حددت مدة البحث ما بين (1990- 2015) وذلك بسبب التفاوت الكبير في أنظمة أسعار الصرف المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي من سعر صرف ثابت الى سعر صرف عائم ومن ثم سعر صرف معوم مدار.

هيكلية البحث:- قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها الإطار المفاهيمي والنظري لسعر الصرف والنمو الاقتصادي، اما الثاني فقد تناول مؤشرات قياس سعر الصرف واتجاهات النمو الاقتصادي في العراق، في حين تناول المبحث الثالث قياس آثر تقلبات

سعر الصرف في النمو الاقتصادي على الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015).

أولآ:- الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف والنمو الاقتصادي

مفهوم سعر الصرف

على الرغم من أن النقود تقوم بوظيفة تسوية المعاملات المحلية والدولية، ألاّ أنه يوجد فارق أساسي بين المدفوعات التي تتم داخل حدود الدولة الواحدة(المدفوعات الداخلية)، والمدفوعات الدولية التي تتم خارج نطاق الدولة، ويتمثل الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة واختلافه ما بين الدول الأخرى، ففي حين تسوى المعاملات التي تتم داخل حدود الدولة بالعملة الوطنية الداخلية، أما المعاملات الدولية تتطلب توافر عملات أجنبيه مختلفة ويطلق على هذه العملية بسعر الصرف[1].

وعّرف (Paul Krugmen) سعر الصرف على أنه" عدد الوحدات النقدية المحلية التي تبدل بوحدة نقدية أجنبيه او بالعكس"[2].

العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

أولا: العوامل النقدية

1- معدل التضخم (The Inflation Rate)

أن التضخم يؤثر على سعر الصرف ويظهر هذا التأثير من خلال ما يتضمنه هذ المصطلح الاقتصادي من معاني وتأثيره على اقتصاد الدولة ، وما يتطلب ذلك من إجراءات نقديه وماليه من أجل الحد منه، فالتضخم يمثل الارتفاع المستمر عبر الزمن في الأسعار وأن ارتفاع الأسعار(أسعار السلع والخدمات) في بلد ما مع بقاء الأسعار ثابته في بلدان آخرى يؤدي الى حدوث انخفاض في سعر صرف عملة هذا البلد وبالعكس عندما يحدث انخفاض في أسعار السلع والخدمات في دولة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها فأن هذا يؤدي الى زيادة سعر صرف عملة هذه الدولة[3].

1- محمد عبد العظيم الدكماوي،"مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)"، ط1، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص339.

2- أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، ط1، مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع،2013، ص ص 23-24.

3- موسى سعيد مطر وأخرون، "التمويل الدولي"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2008، ص52

2- عرض النقد (Money supply)

يمكن تحديد مصطلح عرض النقد من خلال ثلاثة مفاهيم، المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) ويشمل على النقد المتداول لدى الجمهور والودائع تحت الطلب، في حين يشمل المفهوم الثاني(M2)على الأصول مثل حسابات المدخرات بالإضافة الى القطع المعدنية والعملات الورقية وودائع حساب الشيكات، أما المفهوم الثالث لعرض النقد(M3) فيتضمن النقد المتداول لدى الجمهور والودائع تحت الطلب وودائع التوفير، ويعتبر المفهوم الأخير لعرض النقد أكثر استقرارا من المفهوم الأول حيث نجده أنه يغطي مجال أوسّع من النقد مما يجعل درجة تذبذبه أقل، وتكون درجة التذبذب عالية في المفهوم الأول التي تنتج باستمرار عن التحويل المستمر للأموال من حسابات التوفير للحسابات الجارية أو بالعكس[1].

ويعد عرض النقد من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، أذ أن الزيادة فيه تدفع الى تغيرات كبيرة في سعر الصرف وذلك من خلال التغيرات التي يحدثها في المستوى العام للأسعار ومن خلال تأثير جانبي الطلب والعرض على سعر الصرف أيضا[2].

3- أسعار الفائدة(The Interest Rate)

أن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينه سوف يؤدي الى زيادة الطلب على هذه العملة، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابته، وبالعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة على عملة معينه[3].

ثانيا: العوامل المالية

1- النفقات العامة(The Public Expenditures)

تشمل النفقات العامة(النفقات الجارية، والنفقات الاستثمارية، والأنفاق العسكري) فعند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ولتمويل ذلك العجز توجد طريقتين، الأولى هي الإصدار النقدي الجديد والثانية الاقتراض من الجمهور ففي حالة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد فأن ذلك يعمل على زياده عرض النقد مما يقود الى ارتفاع الأسعار المحلية بسبب زيادة معدل التضخم وبالتالي يؤثر على الميزان التجاري للدولة،

1- ماهر كنج شكري وأخرون،" المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية)"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004،ص ص230-231

2- أديب قاسم شندي،" سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ، عدد11، 2006، ص15

3- موسى سعيد مطر، مصدر سبق ذكره، ص51

ونتيجة لذلك ينخفض الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا، كون أسعارها مرتفعة، فيتراجع الطلب على العملة المحلية وبالتالي تنخفض قيمتها.

أما أذا موّل عجز الموازنة بالطريقة الثانية (الاقتراض من الجمهور) عن طريق طرح السندات، فأن ذلك يعمل على رفع سعر الفائدة الذي يؤدي الى انخفاض عرض النقد، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى داخل الدولة، مما يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، وزيادة المعروض من الصرف الأجنبي فيزداد سعر الصرف وترتفع قيمة العملة[1].

2- الإيرادات العامة (The Public Revenues)

تسعى السياسة الضريبية الى تحقيق أهداف اقتصاديه واجتماعيه وكأداة أو وسيلة فعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية المختلفة، كما يمكن تعريف الضريبة بشكل عام بأنها (اقتطاع نقدي الزامي يتحمله المكلف ويقوم بدفعه بدون مقابل وفقآ لمقدرته على الدفع كمساهمة منه في تحمل الأعباء العامة التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف عامه معينه) وتعتبر الضريبة مصدر أيراد هام للدولة[2]، أن فرض الضرائب يعمل على تقليل المعروض النقدي وبالتالي يساهم في تحسين سعر صرف العملة المحلية[3] .

النظريات المفسرة لأسعار الصرف

أولا: نظرية تعادل القوة الشرائية The theory of (purchasing power parity)

ترجع هذه النظرية الى الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) الذي أشار الى أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينه تتوقف على القوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية بالمقارنة الى قدرتها تلك في الأسواق الدولية، وقد انتشرت هذه النظرية خلال مدة التضخم النقدي الذي ساد الدول الأوربية للمدة (1914- 1923)[4].

وتجدر الإشارة الى أن هذه النظرية قد ركزت على العلاقة بين معدل التضخم وأسعار الصرف بين البلدان المختلفة، فعند اختلاف معدلات التضخم بين بلدين فأن سعر الصرف بدوره سيتغير ليعكس هذا

1- شيماء هاشم علي، "أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي للمدة(1990-2005)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، فسم الاقتصاد،2008 ، ص ص40-41

2- توفيق عبد الرحيم يوسف، ،" الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص98

3- موسى سعيد مطر، مصدر سبق ذكره، ص52

4- عبد الكريم جابر العيساوي،" التمويل الدولي(مدخل حديث)"،ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012 ، ص278

الاختلاف، فمعدل التضخم في هذه النظرية يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف واتجاهات تغيره[1]. وقد تعرضت هذه النظرية الى مجموعة من الانتقادات منها :

- ❖ أنها تهمل أمكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسيه للتعامل بين عدة دول خارج بلدها الأصلي، كما أن التغير في سعر الصرف لا يقتصر على التغيرات في مستويات الأسعار فهنالك متغيرات أخرى مؤثره تشمل أذواق المستهلكين و أسعار الفائدة ومستويات الدخول والمضاربة حيث أن أسعار الفائدة تؤثر على حركة دخول رؤوس الأموال في السوق المالية[2].
- ❖ أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق الاّ بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات[3].

ثانيا: نظرية ميزان المدفوعات (The theory of the balance of payments)

يمثل ميزان المدفوعات لأي دولة صافي التدفق النقدي بينها وبين دول العالم الخارجي حيث يترتب على التبادل التجاري سواء كانت صادرات أم استيرادات سلعيه أم خدميه أم كلاهما معا حدوث تغير في تدفق رؤوس الأموال من والى الدولة[4]، وكما هو معروف فأن جانب الإيرادات في ميزان المدفوعات يمثل الطلب على العملة المحلية وهو عرض للعملات الأجنبية، أما جانب المدفوعات فيمثل عرض للعملة المحلية وهو طلب على العملات الأجنبية، **وبعبارة أخرى فأن استيراد السلع (الواردات) من أحدى الدول الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذه الدولة الأجنبية، وبالمقابل فأن تصدير السلع لهذه الدولة الأجنبية يزيد من عرض عملة الدولة الأخيرة في السوق المحلية**[5].

ويؤخذ على هذه النظرية أنه في حالة توازن ميزان المدفوعات في جانبيه، فهنا لا يمارس ميزان المدفوعات أي تأثير على أسعار صرف العملة وهذا عكس ما جاءت به النظرية أعلاه، أما أذا كانت النظرية تفترض أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثير على أسعار الصرف من خلال العمليات التلقائية، يتوجب استبعاد معظم فقرات

1- أمين صيد، مصدر سبق ذكره، ص 44

2- لحلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليليه للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)"، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010، ص ص158-159

3- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي ـ النظرية والسياسات"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص180

4-حمدي عبد العظيم،" السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنه بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي)"، بدون طبعة، دار الجامعية، الاسكندرية،2007، ص139

5- عبد الكريم جابر العيساوي، مصدر سبق ذكره، ص ص276-277

ميزان رأس المال باعتبار هذه الفقرات موازنه تقوم بها الدولة لتجنب اختلالات ميزان المدفوعات، وهذا الافتراض لا يمكن أن يحصل لأن ميزان حركة رأس المال هو جزء لا يتجزأ من ميزان المدفوعات.[1]

مفهوم النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، والتي يتم انتاجها باستخدام عناصر رئيسيه وهي الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم. كما أنه يمثل أي تغير إيجابي في مستوى أنتاج السلع والخدمات في بلد معين خلال فترة زمنيه معينه مما يعني زيادة الدخل والاستخدام، ويشترط هذا التعريف استمرارية هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم خلال فترة قصيرة نسبيا[2].

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي:-

1) **النمو التلقائي :** ويقصد به النمو الذي يحصل بصورة تلقائية بفعل القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد القومي دون تدخل الدولة.
2) **النمو العابر :** ويحدث نتيجة لظهور ظروف طارئة لمادة ما تكون خارجية.
3) **النمو المخطط :** والذي لا يتحقق ألاّ بوجود عملية تخطيط شاملة للموارد الاقتصادية المتاحة ولمتطلبات المجتمع[3]. ويمكن التعبير عن النمو الاقتصادي كما بالصيغة الآتية:-

معدل النمو الاقتصادي= التغييرات في الناتج الحقيقي/الناتج الإجمالي في سنة الأساس ×100[4].

النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تعد ظاهرة النمو الاقتصادي من الظواهر المهمة التي يدور حولها الجدل، أذ اختلفت المدارس الفكرية في تحليلها وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، ويمكن تقسيم نظريات النمو الاقتصادي على أساس تعامل المدارس الاقتصادية مع بعض مصادر النمو المختلفة الى:

1- ليلى بديوي خضر، "تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربيه مختاره للمدة(1984-2006)"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009 ، ص25

2- حسين عباس حسين الشمري وآخرون، "تحليل آثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 16، عدد3، 2014، ص189

3- آدم مهدي أحمد، "الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي"، بدون طبعة، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم، ص ص 101-102

4- Bradley R.Schiller,"Essentials of Economics", New york, 2002,P 340

1- تحليل الكلاسيك للنمو الاقتصادي Classical Analysis

أستند تحليل الكلاسيك على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Employment) للموارد الاقتصادية والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ورّكز الفكر الكلاسيكي على البحث عن أسباب النمو الاقتصادي طويل الأجل، فقد أكد سمث على مبدأ التخصص Specialization وتقسيم العمل Division of Labour ، الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل والادخار، والذي بدوره يعمل على زيادة معدلات التكوين الرأسمالي[1]، ويرى آدم سمث أن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية، فعندما يتوفر السوق ورأس المال الكافي يحصل التخصص وتقسيم العمل، مما يسمح بزيادة الاستثمار وأتّساع حجم السوق وتحصل زيادة في السكان، وتزداد القدرة والحافز على أدخال التحسينات التقنية، وكل ذلك يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية والدخول، كما أسهم آدم سمث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال مؤلفه بعنوان ((بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)) وقد شكل نموذجه التنموي هذا نقطة البدء في نظريات النمو الاقتصادي وفيه لم يعتمد آدم سمث على تراكم رأس المال باعتباره العامل الوحيد في عملية النمو الاقتصادي، بل أضاف اليه التقدم التكنولوجي Technological progress، والعوامل المؤسساتية والعادات المجتمعية لكونها عوامل حاسمه تمارس دورا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي في الدولة[2].

وينظر الاقتصادي ديفيد ريكاردو (David Ricardo) الى التراكم الرأسمالي كمحدد لمعدل النمو الاقتصادي نظرة تتصف بالتشاؤم ويرجع السبب في ذلك الى أن الاقتصاد يميل الى الركود نتيجة لميل مستوى الأرباح في المدى المتوسط الى الانخفاض، فيما يعزوها اقتصاديون أخرون الى اشتداد المنافسة بين الرأسماليين كلما أرتفع مستوى التراكم الرأسمالي، في حين ينظر البعض الآخر الى أن سبب ذلك يعود الى العلاقة العكسية بين الأجور والأرباح [1]، كما يعد ديفيد ريكاردو أول من قّدم نموذج القطاعين في التنمية، وقد تضمن نموذجه

1- محمد عبد العزيز عجميه وأخرون، "مقدمة في التخطيط والتنمية"، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص ص 55 -56

2- خميس خلف موسى الفهداوي واخرون، "التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة،2000 ، ص ص176-17

1- عبد الجاسم عباس على الله، "اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج الفكري وتطبيق آليات التحول نحو اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، قسم الاقتصاد، 2012، ص ص11-12

2- خميس خلف موسى الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص ص176-177

فرضين أساسيين، أولهما أن القطاع الزراعي يخضع لقانون الغلة المتناقصة (Diminishing Returns Law) ويعود السبب في ذلك الى أن الإنتاج الزراعي يحتاج الى الأرض وأن الأرض محدودة، وثانيهما طّرح ريكاردو مفهوم يطلق عليه فائض العمل (Labour Surplus) وخلص الى أن القطاع الزراعي يمكن أن يمتص هذا الفائض من القطاع الريفي دون أن يتسبب في رفع معدلات الأجور في كل من القطاعين الحضري والريفي، كما رّكز ريكاردو على العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الإنتاج الثلاثة وهي الأرض، والعمل، ورأس المال، كذلك قسم ريكاردو المجتمع الى ثلاثة طبقات تشمل الطبقة الأولى الرأسماليون(طبقة ملاك الأراضي)، والطبقة الثانية العمال، فيما تشمل الطبقة الثالثة الأقطاعين (طبقة الزّراع) [2].

2- تحليل جوزيف شومبيتر للنمو Josef Schumpeter Analysis

يعد شومبيتر من أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، ويعتقد شومبيتر أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج، كلما تم استغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة، أي أن التنمية تتحقق بشكل اندفاعات انفجارية في النشاط الاقتصادي مثال ذلك صناعة السيارات والكهرباء في القرن العشرين، وهذه الاندفاعات تؤشر نوع التنمية السريعة التي يعنيها شومبيتر، لذلك لابد من دراسة تلك الاندفاعات لما لها من شأن كمي خطير بالنسبة للدول الصناعية، ويمكن صياغة دالة الإنتاج لدى شومبيتر وكالاتي:

Q=f(N,K,L,T)

حيث أن: (Q) الناتج، (K) رأس المال، (L) عنصر العمل، (N) الموارد الطبيعية، (T) التنظيم والفن الإنتاجي

وقد أعطى شومبيتر دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، ورّكز بشكل خاص على عنصر التنظيم وأعتبره أهم عناصر النمو، ويمكن الإشارة الى أن شومبيتر قد تأثر بالتحليل الوظيفي لعناصر الإنتاج التي قام بها الكلاسيك المحدثين والذي ترتب عليه فصل التنظيم عن ملكية رأس المال، ومن تحليل شومبيتر يظهر أن المنّظم يحتل مركز الصدارة في عملية التنمية، وفّرق شومبيتر بين نوعين من الاستثمار: الاستثمار الذي يثار بالزيادات الأخيرة للناتج، الدخل المبيعات، أو الأرباح والذي أطلق عليه ((الاستثمار الموّلد)) Induced Investment،

والاستثمار الذي يتحقق لاعتبارات بعيدة المدى كالتغير التكنولوجي، والذي أطلق عليه ((الاستثمار الذاتي)) Autonomous Investment، أذ أن:

$$I = Ii + IA$$

حيث:-

(I) الاستثمار الاجمالي، (Ii) الاستثمار المولدّ، (IA) الاستثمار الذاتي فالاستثمار الذاتي فأنه يتحدد وفقآ لشومبيتر بمستوى الأرباح ومعدل الفائدة، أما الاستثمار المولّد فيعتبر الجزء المهم من الاستثمار، أذ يعتبر المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويعتمد على مدى اكتشاف الموارد والتقدم التكنولوجي[1]، ومن الانتقادات الموجهة الى نظرية شومبيتر هو المبالغة في التأكيد على دور المنظم في عملية النمو الاقتصادي، كذلك تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية، وتأكيده على أهمية الابتكارات التي تمثل العامل الرئيسي للتنمية[2].

3- تحليل هارود- دومار للنمو Harrod-Domar Analysis

أن أبسط دوال الإنتاج وأوسعها انتشارا في تحليل النمو الاقتصادي في الأجل القصير كانت قد طورت خلال عقد الأربعينات من القرن العشرين الماضي من قبل الاقتصادي البريطاني روي هارود(Roy Harrods) والاقتصادي الأمريكي أفيس دومار(Evesy Domtar) لتوضيح العلاقة بين النمو (Growth) والبطالة (Unemployment) في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. في حين تناول نموذج هارود- دومار هذه العلاقة على نحو واسع في الدول النامية على اعتباره طريقة سهلة للوصول الى العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال[3]، ويؤكد النموذج أنه للحفاظ على مستوى توازن الدخل الذي يحقق الاستخدام الكامل من فترة الى فترة أخرى، فمن الضروري أن ينمو الدخل الحقيقي والإنتاج بنفس المستوى الذي بموجبه تزداد الطاقة الإنتاجية لخزين رأس المال، لذا فأن معدل النمو في الناتج(G) يساوي معدل الاستثمار أو(معدل الادخار) (S) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ويمكن صياغة المعادلة بالشكل الآتي:

$$G = \frac{S}{K}$$

1- يحيى غني النجار، مصدر سبق ذكره، ص165

2- خبابة عبد الله، "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص 45- 46

3- محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، ط1، دار أثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 91

حيث:-

(G) معدل النمو في الناتج،(S)معدل الاستثمار،(K)المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل اليها نموذج(هارود- دومار) والتي تبين أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج[1]، وأن أساس معادلة هارود - دومار هو الرأي القائل بأن رأس المال الذي يتولد عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما نسبة رأس المال/الناتج فأنها تعتبر مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

ثانياً:- مؤشرات قياس سعر الصرف واتجاهات النمو الاقتصادي في العراق

يؤدي سعر الصرف دورا محوريا في الاقتصادات كافة سواء كانت متقدمة، أم نامية، أذ أن الاستقرار الاقتصادي لن يتحقق بمعزل عن استقرار سعر الصرف، لذلك نجد هنا اهتمام واسع من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية في سبيل الحد من التقلبات التي تحدث لهذا السعر، وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية الأخرى.

ان من الاهمية استكمال البحث بالتعرف على المسارات التي اتخذتها أسعار صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2015) في صعودها وهبوطها للدلالة على النتائج التي تحققت من خلال التدابير والاجراءات التي اتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 حول معالجة بعض القضايا الاقتصادية ذات المساس الحيوي بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول (1)

معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي

(1990- 2015)

السنوات	سعر صرف الدينار /الدولار	معدل النمو السنوي%*	معدل النمو السنوي المركب%
1990	**4**	—	
1991	**10**	**150%**	

1- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص74-76

	110%	**21**	1992
	252%	**74**	1993
	518%	**458**	1994
	265%	**1674**	1995
	-30.1%	**1170**	1996
	25.7%	**1471**	1997
	10.1%	**1620**	1998
	21.7%	**1972**	1999
	-2.1%	**1930**	2000
	-0.1%	**1929**	2001
0.3%	**1.5%**	**1957**	2002
	-1.1%	**1936**	2003
	-24.9%	**1453**	2004
	1.3%	**1472**	2005
	0.2%	**1475**	2006
	-14.1%	**1267**	2007
	-5.8%	**1193**	2008
	-1.9%	**1170**	2009
	1.4%	**1186**	2010
	0.8%	**1196**	2011
	3.1%	**1233**	2012
	-0.1%	**1232**	2013
	-1.5%	**1214**	2014
	7.4%	**1304**	2015

المصدر:- الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على: -

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للمدة(1990-2003)، نشرات مختلفة للمدة (2004-2015)

*تم احتساب معدل التغير السنوي لسعر الصرف= $\frac{\text{سعر الصرف في سنة المقارنة} - \text{سعر الصرف في سنة الأساس}}{\text{سعر الصرف في سنة الأساس}} \times 100$

**تم احتساب معدل النمو السنوي المركب= $R = \left(\sqrt[n]{\frac{X_t}{X_o}} - 1 \right) \times 100$

حيث إن R = معدل النمو المركب، Xt = قيمة المتغير في السنة الاخيرة، XO = قيمة المتغير في السنة الأولى، n = عدد السنـــوات بلغ معدل النمو السنوي لسعر صرف الدينار في عام 1991 بنحو(150%) في الوقت الذي كان فيه سعر الصرف يبلغ حوالي (4) دينار/ دولار، مقارنة بعام 1999 حيث بلغ سعر صرف الدينار بنحو (1972) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (21.7%) وكما موضح في الجدول(1)، ويرجع هذا الانخفاض في قيمة العملة الوطنية الى أسباب عديدة داخلية و خارجية، فالداخلية منها متمثلة في

العجز المتراكم في ميزانية الدولة وزيادة الكمية المعروضة من النقد بسبب السياسات الاقتصادية الخاطئة للنظام المتبع آنذاك، أما الأسباب الخارجية فتمثلت بالعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي حرم العراق من موارد مهمة بالعملة الصعبة، غير أنه في عام 1996 ونتيجة مباشرة العراق في تنفيذ مذكرة التفاهم ((النفط مقابل الغذاء والدواء)) وصل سعر صرف الدينار الى (1170) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (30.1%) مما ساعد في عودة سعر الصرف الرسمي الى العديد من مرافق الدولة المستفيدة من مذكرة التفاهم، وخلال الفترة (2000-2001) طرأت بعض التغيرات الايجابية لتعزيز سعر الصرف، أذ لجأت السياسة النقدية المتبعة آنذاك الى تقليص عدد أسعار الصرف بعد أن تعددت أسعار الصرف خلال الفترة السابقة حيث وصلت الى حوالي (12) سعر صرف للدينار العراقي وذلك باعتماد قاعدة موحدة لأسعار الصرف، أذ بلغ سعر الصرف (1929،1930) دينار/دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي موجب يتراوح بين (2.1%،% 0.1)على التوالي، وبعد مباشرة البنك المركزي بعملية استبدال العملة ودخول العملة الجديدة الى التداول وما لاقته من قبول عام من حيث توافر الأمان وصعوبة تزويرها والتلاعب بحقوق حامليها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة، بلغ سعر الصرف خلال المدة (2003 - 2004) حوالي (1936،1453) دينار/ دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.1%،24.9%)على التوالي، أستمر سعر صرف الدينار بالتراجع خلال المدة (2005- 2006) وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (1.3%،0.2%) على التوالي، ألاّ أن هذا التراجع يعد طفيفا وهو ناجم عن تدهور الأوضاع الأمنية خلال تلك المدة مما أدى الى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها[1]، لاحقا حقق سعر صرف الدينار الارتفاع والتحسن بوتيرة مستمرة خلال المدة (2007-2009)،حيث بلغ سعر الصرف (1267،1193،1170) دينار/دولار على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ(14.1%%،1.9%) على التوالي، ويرجع ذلك الى قيام البنك المركزي العراقي في بناء احتياطي دولي مما نتج عنه ترسيخ

1- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005، ص10-11

الثقة في سوق رأس المال وبالعملة الوطنية مما رفع الطلب على الدينار العراقي وجعله عملة جاذبة للمرة الأولى لأكثر من ثلاثة عقود، فيما سجل عام (2014) ارتفاعا لسعر صرف الدينار حيث بلغ (1214) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي سالب (1.5%) نتيجة تمّكن البنك المركزي من بناء احتياطيات قوية بالعملة الأجنبية بلغت (66.3) مليار دولار في نهاية عام2014، وفي عام (2015) وبسبب الأزمة الاقتصادية والمالية التي يمر بها العراق منذ منتصف العام السابق فضلا عن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة تؤثر على الاقتصاد العراقي سلبا مسببة انكماش وركود واضح في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والتي انعكست في انخفاض سعر صرف الدينار الى (1304) دينار/ دولار وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (7.4%). فيما بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال السلسلة الزمنية ما قيمته (0.3%).

تحليل اتجاهات النمو الاقتصادي في العراق

تتيح عملية النمو الإقتصادي السريع الفرصة للدول للنهوض والارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها، وتوفير الحاجات الأساسية اللازمة لإدامة الحياة، لذا يعد النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن المستوى الحياتي للسكان.

الناتج المحلي الاجمالي Gross domestic product

يعد أجمالي الناتج المحلي (GDP) من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل أنتاج الدولة من السلع والخدمات، فهو مجموع القيم لكل من عناصر الاستهلاك(C)، وأجمالي الاستثمار(I)، والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات(G)، والصادرات(X) والاستيرادات(M)، التي تنتجها الدولة خلال فترة محددة، ويمكن تمثيل ما سبق بالرموز وكما يلي[1]:-

$$GDP=C+I+G+(X-M)$$

وبسبب هذه الأهمية كان التوجه الى تحليل واقع هذا المؤشر في العراق، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي، لذا فأن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشرا تنمويا مهما، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في الجدول الآتي:-

الجدول (2)

1- ساموبلسون ـ نورد هاوس ،"علم الاقتصاد"، ط1، مكتبة لبنان للنشر، لبنان،2006، ص451

تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990- 2015)

بالأسعار الثابتة (1988=100) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي%	معدل النمو المركب%
1990	**29711.1**	—	0.01%
1991	**10682.0**	**-64.05%**	
1992	**14163.5**	**32.59%**	
1993	**18453.6**	**30.29%**	
1994	**19164.9**	**3.85%**	
1995	**19571.2**	**2.12%**	
1996	**21728.1**	**11.02%**	
1997	**26342.7**	**21.24%**	
1998	**35525.0**	**34.86%**	
1999	**41771.1**	**17.58%**	
2000	**42358.6**	**1.41%**	
2001	**43335.1**	**2.31%**	
2002	**40344.9**	**-6.90%**	
2003	**26990.4**	**-33.10%**	
2004	**41607.8**	**54.16%**	
2005	**43438.8**	**4.40%**	
2006	**47851.4**	**10.16%**	
2007	**48510.6**	**1.38%**	
2008	**51716.6**	**6.61%**	
2009	**54721.2**	**5.81%**	
2010	**57751.6**	**5.54%**	
2011	**63650.4**	**10.21%**	
2012	**70201.3**	**10.29%**	
2013	**76922.0**	**9.57%**	
2014	**75581.3**	**-0.14%**	
2015*	**42835.0**	**-43.33%**	

الجدول من أعداد الباحثة

المصدر:- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (1990- 2015).

شهد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة تذبذبا واضحا نتيجة للظروف التي مّر بها العراق من حروب وحصار اقتصادي، فقد بلغ الناتج المحلي في عام 1990 حوالي (29711.1) مليون دينار، وأتخذ الناتج المحلي الاجمالي أتجاها تنازليا حتى وصل الى (19571.2) مليون دينار في عام 1995 وأزداد الى حوالي (43335.1) مليون دينار في عام 2001، ويعزى سبب تلك القفزة الكبيرة الى الزيادة التي حصلت في ناتج قطاع التعدين المرتبط بالخارج أكثر من كونه قطاعا له أواصره مع باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، في حين تشير بيانات الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة خلال المدة (2002- 2003) الى أن الناتج المحلي الاجمالي ووفقآ للجدول أعلاه قد حقق انخفاضاً ملحوظا من حوالي (40344.9) مليون دينار عام 2002 الى حوالي (26990.4) مليون دينار عام 2003، وبنسبة نمو سنوية سالبة بلغت (33.10%،6.90%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض الكبير الى الحرب لعام 2003 وأثارها المدمرة.

واذا نظرنا الى الناتج المحلي الاجمالي(GDP) نجد أنه قد حقق ارتفاعا نسبيا منذ عام 2004 وحتى عام 2013، حيث بلغ حوالي (76922.0) مليون دينار وبالأسعار الثابتة عام 2013، ويعكس ذلك معدل النمو السنوي المركب الذي بلغ حوالي (0.01%)، ويعود ذلك الى ودخول بعض الشركات الاستثمارية الى العراق، وأن هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي يعود الى زيادة الصادرات والانتاج، ألاّ أن هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لم تؤد الى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

أدت التطورات الأخيرة المتمثلة بالهبوط السريع في أسعار النفط العالمية الى انخفاض عوائد التصدير النفطية، مؤديا الى انكماش الناتج المحلي الاجمالي، حيث بلغ حوالي(75581.3)مليون دينار عام 2014 مقارنة بعام 2015 حيث بلغ حوالي(42835.0) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (43.33%) عام 2015 مما آثر على توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثآ:- قياس أثر تقلبات سعر الصرف في النمو الاقتصادي على الاقتصاد العراقي

<u>توصيف النموذج القياسي</u>

أما فيما يخص المتغيرات التي سيتعرض إليها بحثنا في هذا المجال فأنها شملت ما يأتي:-

1. **المتغير المعتمد (التابع) Dependent Variables:-** أعتمد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDPG) بالأسعار الثابتة (100=1988) بوصفه متغيرا تابعا.
2. **المتغير المستقل Independent Variables:-** ويفسر ذلك المتغير الارتفاع أو الانخفاض في المتغير المعتمد خلال مدة البحث ويتمثل بسعر الصرف ويرمز له بالرمز(EX) للسنة الحالية و(Ex_{t-1}) لسنة سابقة و(Ex_{t-2}) لسنتين سابقتين، ويرتبط سعر الصرف بعلاقة عكسية مع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و حسب منطق النظرية الاقتصادية.

تقدير النموذج بطريقة متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

يستفاد من نموذج (VAR) في وصف السلوك الحركي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والمالية وكذلك في التنبؤ، إذ يتميز التنبؤ باستخدام نموذج (VAR)على ما في السلاسل الزمنية أحادية المتغير (Univar ate time series) ذلك لأن نماذج (VAR) تتكون من منظومة من المعادلات، وان كل معادلة هي عبارة عن متغير داخلي وعلاقته مع الارتدادات الزمنية للمتغير الداخلي فضلا عن بقية المتغيرات الخارجية (الارتدادات الزمنية للمتغيرات الداخلية) الأخرى في المنظومة، وتتم معالجة منظومة المعادلات هذه بشكل متماثل، عليه يمكن القول إن المنظومة هي صيغة مختزلة للشكل الهيكلي توضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن.

والجدول الآتي يوضح العلاقة بين المتغير التابع والممثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPg، والمتغير المستقل والمتمثل بـ(سعر الصرف) وقد تم اعتماد فترتين للتأخر الزمني بالاعتماد على معيار أكايك (AIC) ومعيار شوارز (SC) وكما موضح في الجدول أدناه:-

الجدول (3)

نتائج نموذج(VAR)

	GDPG	EX
GDPG(-1)	-0.264605	5.996785
	(0.19021)	(2.85267)
	[-1.39115]	[2.10216]
GDPG(-2)	-0.185162	6.774766
	(0.19124)	(2.86816)
	[-0.96823]	[2.36206]
EX(-1)	-0.005672	0.561259
	(0.01427)	(0.21395)

	[-0.39762]	[2.62337]
EX(-2)	-7.02E-05	0.184837
	(0.01324)	(0.19851)
	[-0.00531]	[0.93113]
	[0.22953]	[0.33794]
C	10.76832	470.1818
	(16.2599)	(243.862)
	[0.66226]	[1.92807]
R-squared	0.844477	0.834955
Adj. R-squared	0.705612	0.707998
Sum sq. resides	4668.878	1050188.
S.E. equation	18.95111	284.2247
F-statistic	12.21711	6.576661
Akanke AIC	9.025164	14.44097
Schwarz SC	9.565105	14.98091
Durbin-Watson stat	2.204153	
Durbin-Watson sec	2.04	

المصدر:- من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج(E-views)

الجدول أعلاه يوضح أن هنالك آثر للمتغير المستقل المتمثل بسعر الصرف بتخلف زمني (لسنة ولسنتين سابقتين) على المتغير التابع والمتمثل بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكالآتي:

<u>التخلف الزمني الأول:-</u> $EX_{(-1)}$

يعبر هذا النموذج عن العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي لسنة سابقة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية ويمكن صياغته بالمعادلة الآتية:-

$$GDPG=0.561259-0.005672EX_{(t-1)}$$

t= (2.62337) (-0.39762)

R^2=84% $R`^2$=71% F=12.21711 D.W=2.20415

يلاحظ من المعادلة أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق زيادة بنسبة (0.561259) وحدة، في حين أن سعر الصرفEX لسنة سابقة يرتبط بعلاقة عكسية مع GDPg للسنة الحالية، مع بقاء العوامل

الأخرى ثابتة، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ إن زيادة سعر الصرفEX لسنة سابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض GDPg للسنة الحالية بمقدار(0.005672) وحدة، بسبب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أثر سلبا على عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي نتيجة للقرارات الاقتصادية الخاطئة، وتجميد أرصدة العراق من العملات الصعبة في البنوك الخارجية وحرمان العراق من الفوائد المستحقة لها، وكل هذه العوامل ساعدت في تعثر عملية النمو الاقتصادي للبلد، كانت قيمة t المحتسبة للمتغيرات المستقلة غير معنوية، ماعدا معلمة الحد الثابت والبالغة(2.62337) فهي معنوية في جميع المستويات.

<u>التخلف الزمني الثاني:</u>- $EX_{(-2)}$

$GDPG = 0.184837-7.02\ EX_{(t-2)}$

T = (0.93113) (-0.00531)

R^2 = 84% $R^{\backslash 2}$ = 71% F = 12.21711

D.W=2.04

توضح المعادلة أن هنالك نسبة زيادة فيGDPg تبلغ حوالي(0.184837) وحدة، كما تشير المعادلة الى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرفEX لسنتين سابقتين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDPg للسنة الحالية، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إذ إن زيادة سعر الصرفEX لسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض كبير في GDPg للسنة الحالية بمقدار(7.02) وحدة، وذلك بسبب التعددية التي شهدها سعر صرف الدينار العراقي، فضلا عن الاعتماد بشكل شبة تام على الايرادات النفطية، كما إن زيادة تقلبات اسعار الصرف في البلد المعني تخلق مخاطر عالية أمام المستثمرين الاجانب، مما يخفض حجم الاستثمارات الموجهة للدول التي تمتاز بتقلبات مفرطة في اسعار صرف عملاتها، وبالتالي فأن تقلبات سعر صرف الدينار العراقي ستعمل على تباطؤ عملية النمو الاقتصادي، كما تبين المعادلة أن زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة GDPg للسنة الحالية بمقدار(0.000670) وحدة، ولغرض التأكد من معنوية التقديرات التي حصل عليها ،كان لابد من اخضاع النموذج الى الاختبارات الاحصائية للتأكد من ذلك باستعمال اختبار t إذ إن قيمة t المحتسبة للمعلمات أقل من قيمة t الجدولية عند جميع المستويات المعنوية.

(الاستنتاجات)

1- أهمية سعر الصرف بربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لأن سعر الصرف يمثل سعر تبادل عملة بأخرى في وقت معين.

2- هنالك عدة عوامل اقتصادية سواء كانت (نقدية أم مالية) تمارس تأثيرها على أسعار الصرف في السوق الموازية أدت الى التذبذب الحاصل في أسعار الصرف.

3- إن النمو الاقتصادي يُعدُّ أحد أهم روافد التحول الاقتصادي لأنه يعكس قدرة المجتمع على زيادة قدراته الانتاجية واستثمارها بالطريقة الأمثل و شرط الاستدامة يتضمن اقتصادًا متنوعًا قادر على مواجهة الصدمات، ديناميكيا يعتمد التكنولوجيا و تراكم رأس المال البشري، تنافسيًا يستطيع كسب المزايا النسبية مقارنة بالآخر، يعمل ضمن سياسات اقتصادية عقلانية محّفزة، يتمتع بالاستقرار الاقتصادي.

4- من خلال الجانب التطبيقي تبين وجود علاقة باتجاه واحد بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي ممثلا بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، بمعنى أن سعر الصرف يمارس تأثيرا على معدل النمو الاقتصادي، أي إن زيادة سعر الصرف(EX) لسنة سابقة ولسنتين سابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPg) بمقدار(0.005672) و(7.02) وحدة على التوالي، أي أن العلاقة عكسية بين المتغيرين، وهذا يتفق مع منطق النظرية التي تؤكد على أن العلاقة عكسية بينهما، وتعكس هذه العلاقة التقلبات الحاصلة في سعر صرف الدينار العراقي ومدى مساهمتها في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي، والسبب في ذلك يعود الى اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير مورد انتاجي واحد هو النفط الخام.

6- تم قياس العلاقة بين سعر صرف العملة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي، أذ تم استخدام طريقة (VAR) للحصول على أحسن وأفضل تقديرات للمعالم، إذ كانت نتائج التقدير تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، إذ استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير ما نسبته أكثر من (84%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الاجماليGDPg، كما بلغت قيمة (F) حوالي (12.21711) وهذا يعني بأن النموذج معنوي ومقبول، فضلا عن تجاوز قيمة D.W منطقة القرار الحاسم، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات.

(التوصيات)

1- رسم سياسة واضحة من قبل البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار دائم في سعر الصرف وبما يضمن اقتراب السعر التوازني من سعر الصرف الثابت.
2- إلغاء تعددية أسعار الصرف لما لها من آثار سلبية على كفاءة أداء الاقتصاد العراقي.
3- تشجيع المصارف بالتوجه نحو السوق لأسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والعمل على رفع مستويات النمو الاقتصادي مما يقتضي رفع العمق المالي للبلاد.

(المصادر)

1- أحمد، آدم مهدي، "الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي"، بدون طبعة، الشركة العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم.
2- الدكماوي، محمد عبد العظيم، "مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)"، ط1، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن،2013.
3- العيساوي، عبد الكريم جابر،" التمويل الدولي(مدخل حديث)"،ط1،دارصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
4- الفهداوي، خميس خلف موسى، وأخرون، "التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة،2000.
5- القريشي، مدحت، "التنمية الاقتصادية"، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
6- القريشي،محمد صالح تركي، "علم اقتصاد التنمية"، ط1،دار أثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2010.
7- النجار، شلاش، يحيى غني، آمال عبد الأمير، " التنمية الاقتصادية" (نظريات، مشاكل، مبادئ وسياسات)، بدون طبعة، بغداد،1991.
8- بوخاري، لحلو موسى، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليليه للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)"، ط1،مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010.
9- شكري، ماهر كنج، وأخرون،" المالية الدولية (العملات الأجنبية والمشتقات المالية)"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
10- صيد، أمين، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، ط1،مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع،2013.

11- عبد العظيم، حمدي، " السياسات المالية والنقدية (دراسة مقارنه بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي)"، بدون طبعة، دار الجامعية، الاسكندرية، 2007 .
12- عجميه، محمد عبد العزيز، وأخرون، "مقدمة في التخطيط والتنمية"، بدون طبعة، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
13. خبابة عبد الله، "تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014
14- عبد القادر، السيد متولي، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2010.
15- مطر، موسى سعيد، واخرون، "التمويل الدولي"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008-
16- ويلسون، هاوس، سام، نورد، "علم الاقتصاد"، ط1، مكتبة لبنان للنشر، لبنان،2006.
17- يوسف، توفيق عبد الرحيم، " الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، ط1، دار 5- الشمري، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
18- حسين عباس حسين، وآخرون، "تحليل آثر النمو الاقتصادي في تغير معدلات البطالة للبلدان العربية ومنها العراق"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد 16، عدد3، 2014.
19- شندي، أديب قاسم، " سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه"، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية ، عدد11، 2006.
20- خضر، ليلى بديوي، "تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في دول عربيه مختاره للمدة(2006-1984)"، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2009 .
21- علي، شيماء هاشم، "أثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي للمدة(2005-1990)"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،2008.
22- على الله، عبد الجاسم عباس، "اشكاليات التنمية الاقتصادية الراهنة في العراق بين اختيار المنهج الفكري وتطبيق آليات التحول نحو اقتصاد السوق"، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، قسم اقتصاد، 2012 .
23- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2005.

24- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
25- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية.
26- Bradley R.Schiller,"Essentials of Economics", New york, 2002,P 340